

INTOSAI



قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين

INTOSAI



INTOSAI General Secretariat - RECHNUNGSHOF
(Austrian Court of Audit)
DAMPFSCHIFFSTRASSE 2
A-1033 VIENNA
AUSTRIA

Tel.: ++43 (1) 711 71 • Fax: ++43 (1) 718 09 69

E-MAIL: intosai@rechnungshof.gv.at;
WORLD WIDE WEB: <http://www.intosai.org>

4	تمهيد
5	تعزيز مساءلة وشفافية ونزاهة الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام
8	التأكيد على قوة ارتباطها بالمواطنين والبرلمان وأصحاب المصلحة
9	أن تكون مؤسسات نموذجية يحتذى بها
13	الملحق أ
14	الملحق ب

تمهيد

1. تعتبر الرقابة على القطاع الحكومي، والتي تنهض بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، عامل مهم في إحداث الفارق في حياة المواطنين. ولعمليات الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام تأثير إيجابي يتمثل في بث الثقة في المجتمع، لكونها توجه عقول المسؤولين عن الموارد العامة إلى كيفية استغلال تلك الموارد. ومن شأن هذه التوعية أن تعزز من القيم المرغوبة وتؤكد على آليات المساءلة، وهو ما يؤدي بدوره إلى اتخاذ القرارات بكفاءة أكبر. فما أن يتم الإعلان عن نتائج الرقابة التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والمحاسبة، حتى يكون المواطن مخولاً بمساءلة المسؤولين عن الموارد العامة. وبهذه الطريقة تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الارتقاء بكفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة الحكومية.¹ وهكذا فإن من شأن الجهاز الرقابي الذي يتصف بالاستقلالية والفعالية والمصادقية أن يكون أحد المكونات الضرورية في أي نظام ديمقراطي، حيث تشكل المساءلة والشفافية والنزاهة أجزاء لا غنى عنها في أية ديمقراطية مستقرة.

2. في ظل أي نظام ديمقراطي، يتم إنشاء الهياكل وتمكين الممثلين المنتخبين لتنفيذ إرادة الشعب والتصرف نيابة عنهم عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية. أما الخطر الكامن في مؤسسات القطاع العام في ظل الديمقراطية فهو احتمال أن يساء استغلال السلطة والموارد أو تكون ضحية سوء الإدارة، مما يؤدي إلى ضعف الثقة وهو ما يمكن أن يقوض جوهر النظام الديمقراطي ذاته. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يكون بوسع المواطن مساءلة من يمثله وينوب عنه. ولن يكون من الممكن مساءلة الممثلين المنتخبين ديمقراطياً إلا إن كان بوسعهم هم أنفسهم مساءلة من يقومون على تنفيذ قراراتهم. وتواءماً مع روح إعلان ليما،² فإن من المكونات المهمة لدورة المساءلة وجود جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة يتسم بالاستقلالية والفعالية والمصادقية للتدقيق على إدارة واستغلال الموارد العامة.

3. إن العمل لأجل المصلحة العامة يفرض مسؤولية إضافية على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وذلك لإثبات أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وغيرهما من أصحاب المصلحة.³ ومن شأن الأجهزة الرقابية أن تؤكد على أهميتها من خلال الاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي يواجهها المواطنون، وتوقعات مختلف أصحاب المصلحة، والمخاطر الناشئة والبيئات المتغيرة التي تجري فيها عمليات الرقابة المالية والتدقيق. وعلاوة على ذلك، فمن المهم أن تقيم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حواراً هادفاً وفعالاً مع أصحاب المصلحة تبين من خلاله أن عملها يسهل الارتقاء بالقطاع العام. ومن شأن هذا أن يتيح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تكون مصدراً موثقاً للتبصر المستقل والموضوعي، بما يدعم التغيير المفيد في القطاع العام.

4. تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حتى تكون قادرة على أداء وظائفها وضمان قيمتها بالنسبة للمواطنين، إلى أن تكون جديرة بالثقة. ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا كانت هي بدورها تقبل الحكم عليها بموضوعية باعتبارها ذات مصادقية واختصاص واستقلالية، وأنها مسؤولة عن عملياتها. وحتى يكون هذا ممكناً، فإن من اللازم أن تكون

¹ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - رقم A/66/209

² المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - المعيار الأول "إعلان ليما"

³ يقصد بـ "أصحاب المصلحة" في هذا المستند أي شخص أو مجموعة أو منظمة أو عضو أو نظام بوسعه أن يؤثر أو يتأثر بأفعال وغايات وسياسات الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام. المصدر: www.businessdictionary.com - مع تصريف يوانم أوساط الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

مؤسسات نموذجية، وأن تكون مثلاً يحتذى به أمام بقية الهيئات الأخرى في القطاع العام ولمهنة الرقابة على الحسابات بوجه عام.

5. تتمحور المبادئ المنصوص عليها في هذه الوثيقة حول ما هو متوقع بصورة أساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إحداث فارق في حياة المواطنين. حيث يعتمد مدى قدرة أي جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على إحداث الفارق في حياة المواطنين على قدرة الجهاز على:

5.1 تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام؛ و

5.2 إظهار أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وبقية أصحاب المصلحة؛ و

5.3 أن تكون نموذجاً يحتذى به أمام بقية الهيئات والمؤسسات.

6. تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ظل مهام ونماذج مختلفة. ومع ذلك، فإن المقصود من هذه الأهداف والمبادئ أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نحو تمكينها من التواصل والتعريف بما تمثله من قيمة وفوائد تعود على الديمقراطية والمساءلة حسب اختصاص كل منها.⁴ وتطبق المبادئ بالقدر نفسه على موظفي الجهاز والقائمين بمهام وأعمال بالنيابة عن الأجهزة العليا للرقابة. حيث يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطبيقها وتقييم مدى امتثالها لهذه الأحكام وفقاً للأوساط التي تعمل فيها كل منها.

تعزيز مساءلة وشفافية ونزاهة الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام

لضمان أن يتصرف المسؤولون المنتخبون على أفضل نحو يحقق مصالح المواطنين الذين يمثلونهم، يلزم أن تتم مساءلة الحكومات ومؤسسات القطاع العام عن الإشراف على الموارد العامة واستغلالها. وتعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة من خلال الرقابة المستقلة على عمليات القطاع العام وإعداد التقارير بالنتائج التي توصلوا إليها. وهو الأمر الذي يمكن القائمين على إدارة القطاع العام من أداء مسؤولياتهم، استجابةً لنتائج الرقابة وتوصياتها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وبالتالي إكمال دورة المساءلة.

المبدأ الأول: حماية وصيانة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة⁵

1. ينبغي أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة لتعزيز إطار دستوري أو تشريعي أو قانوني مناسب وفعال وصيانتته والحفاظ عليه.

2. ينبغي أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الحفاظ على استقلالية رؤسائها وأعضاءها، بما في ذلك تأمين المنصب والحصانة القانونية وفقاً للتشريعات المعمول بها، الأمر الذي يكفل النهوض الطبيعي بواجباتهم.

3. ينبغي أن تستغل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة صلاحياتها وحرية تصرفها في أداء وظائفها ومسؤولياتها بما يسهم في تحسين إدارة الأموال العامة.

⁴ أنظر المزيد من التوجيهات: المبدأ 20 – 5

⁵ يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/66/209 وكذلك المعيار العاشر من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

4. للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حقوق غير مقيدة للوصول والاطلاع على جميع المعلومات اللازمة لحسن أدائها لمسؤولياتها التي نص عليها القانون.

5. يجب أن تستخدم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حقوقها والتزاماتها في تقديم تقرير مستقل عن أعمالها.

6. للأجهزة الرقابية حرية اتخاذ القرار بشأن مضمون وتوقيت تقاريرها.

7. ينبغي أن تمتلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الآليات المناسبة لمتابعة نتائج الرقابة وتوصياتها.

8. تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للحفاظ على الاستقلالية المالية والإدارية وحيازة الموارد الإدارية والبشرية والمادية المناسبة.

9. تقدم الأجهزة الرقابية تقريراً عن أية مسائل يمكن أن تؤثر على قدرتها على أداء عملها وفقاً لولاياتها و/أو إطارها التشريعي.

المبدأ الثاني: تنفيذ مهام الرقابة بما يكفل أن تتم مساءلة الحكومة وهيئات القطاع العام عن إدارتها للموارد المالية واستغلالها

1. ينبغي أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ووفقاً لتفويضها والمعايير المهنية المطبقة، بتنفيذ أي من الإجراءات التالية أو جميعها:

أ- الرقابة على البيانات المالية،⁶ وكذلك البيانات غير المالية حال اقتضى الأمر ذلك.

ب- الرقابة على الأداء.⁷

ت- رقابة الالتزام وفقاً للسلطة المعمول بها.⁸

2. يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضاً، ووفقاً لتفويضها، تنفيذ مهام أخرى، ومنها على سبيل المثال التحقيق القضائي في استخدام الموارد العامة أو المسائل الأخرى التي تتعلق بالمصلحة العامة.⁹

3. ينبغي أن تتجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشكل مناسب، ووفقاً لتفويضها، مع مخاطر المخالفات المالية والاحتيال والفساد.

4. ينبغي أن تقدم الأجهزة الرقابية تقارير الرقابة المالية، وفقاً لقانونها، إلى السلطة التشريعية أو أي هيئة عامة مسؤولة أخرى، حسب الاقتضاء.

⁶ مسودة للمصادقة - المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - 200 (بعد موافقة الإنتوساي، 2013)

⁷ مسودة للمصادقة - المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - 200 (بعد موافقة الإنتوساي، 2013)

⁸ يقصد بتعبير "السلطة المعمول بها" القوانين والتنظيمات والمبادئ الخاصة بالإدارة المالية للقطاع العام والسلوك المهني لمسؤولي القطاع العام: مسودة الطوارئ - المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - 400 (بعد موافقة الإنتوساي، 2013)

⁹ يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار العاشر من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: المبدأين 3 و6.

المبدأ الثالث: تمكين القائمين على إدارة القطاع العام من الاضطلاع بمسؤولياتهم في الاستجابة لنتائج الرقابة والتوصيات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة

1. ينبغي أن تضمن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حسن التواصل مع الهيئات الخاضعة للرقابة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، وأن تطلعها على مستجدات عملية الرقابة فيما يتعلق بالمسائل الناشئة عن أعمال الجهاز.
2. تزود الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وفقاً لتفويضها، السلطة التشريعية ولجانها، أو إدارة الهيئات الخاضعة للرقابة ومجالس الإدارة بالمعلومات الهامة والموضوعية وفي الوقت المناسب.
3. تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تحليل تقارير الرقابة كلاً على حدة لتحديد المواضيع والنتائج المشتركة والاتجاهات السائدة والأسباب الجذرية ووضع توصيات الرقابة، ومناقشتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.
4. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ودون المساس باستقلالها، تقديم المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام نتائج الرقابة وآرائها بحيث تحقق أقصى تأثير، ومن ذلك توفير إرشادات الممارسة الجيدة.
5. ينبغي على الأجهزة الرقابية إقامة علاقات مهنية مع اللجان الرقابية التشريعية ذات الصلة وإدارة الهيئات الخاضعة للرقابة ومجالس الإدارة لمساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة على الحسابات وتوصياتها واتخاذ الإجراءات المناسبة.
6. على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وحسبما يكون مناسباً، التقدم بتقاريرها بشأن إجراءات المتابعة التي تتخذها فيما يتعلق بتوصياتها.

المبدأ الرابع: الإبلاغ عن نتائج الرقابة وبالتالي تمكين الجمهور من مساءلة هيئات القطاع الحكومي والقطاع العام

1. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقديم تقرير معلوماتي موضوعي يتصف بالبساطة والوضوح، وذلك باستخدام لغة يفهما جميع أصحاب المصلحة.
2. على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تنشر تقاريرها علانية وفي توقيينات محددة.¹⁰
3. على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تسهل الاطلاع على تقاريرها من قبل أصحاب المصلحة باستخدام أدوات التواصل المناسبة.¹¹

¹⁰ يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار العشرين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: المبدأ 8.
¹¹ يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار العشرين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: المبدأ 8.

التأكيد على قوة ارتباطها بالمواطنين والبرلمان وأصحاب المصلحة

تؤكد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على قوة تواصلها من خلال التجاوب بشكل مناسب مع تحديات المواطنين، وما ينتظره منها أصحاب المصلحة، والمخاطر الناشئة والبيئات المتغيرة والتي تجري فيها عمليات الرقابة المالية. وعلاوة على ذلك، ولتكون بمثابة صوت ذي مصداقية لإحداث تغيير بناء، فمن المهم أن تتبنى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فهماً جيداً للتطورات في القطاع العام على نطاق أوسع وإجراء حوار هادف مع أصحاب المصلحة حول كيفية عمل الجهاز بطريقة تسهل من عملية الارتقاء بالقطاع العام.

المبدأ الخامس: التجاوب مع البيئات المتغيرة والمخاطر الناشئة

1. ينبغي أن تكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على بينة من توقعات أصحاب المصلحة وأن تتجاوب معها، حسب الاقتضاء، في الوقت المناسب وبدون المساس باستقلالها.
2. ينبغي أن تتجاوب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خلال وضعها لبرنامج عملها، بالشكل المناسب مع القضايا الرئيسية التي تؤثر على المجتمع.
3. تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم المخاطر الناشئة والمتغيرة في بيئة الرقابة المالية والتجاوب معها في الوقت المناسب، ومن ذلك تعزيز آليات لمعالجة المخالفات المالية والاحتيايل والفساد.
4. تضمن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن توضع توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة في الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية وخطط الرقابة، حسب الاقتضاء.
5. ينبغي أن تواكب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المسائل ذات الصلة والتي تجري مناقشتها في المحافل المحلية والدولية والمشاركة في تلك المحافل حيثما كان ذلك مناسباً.
6. تؤسس الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لآليات جمع المعلومات وصنع القرار وقياس الأداء لتعزيز صلتها بأصحاب المصالح.

المبدأ السادس: التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة

1. ينبغي أن تتواصل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بطريقة تزيد من معرفة أصحاب المصلحة وفهم دور ومسؤوليات الجهاز بصفته مدقق مالي مستقل للقطاع العام.
2. ينبغي أن تسهم اتصالات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأصحاب المصلحة في التوعية بالحاجة إلى ترسيخ الشفافية والمساءلة في القطاع العام.
3. ينبغي أن تتواصل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع أصحاب المصلحة لضمان فهم عمل الرقابة المالية وما تخرج به من نتائج.

4. تتفاعل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالشكل المناسب مع وسائل الإعلام من أجل تسهيل التواصل مع المواطنين.¹²

5. تتخرط الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع أصحاب المصلحة، مع الاعتراف بأدوارها المختلفة، والاهتمام بوجهات نظرها، دون المساس باستقلال الجهاز.

6. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إجراء تقييم دوري للتعرف على رأي أصحاب المصلحة حول ما إذا كان الجهاز يتواصل بشكل فعال أم لا.

المبدأ السابع: أن تكون مصدرا موثوقا للتبصر المستقل والموضوعي لدعم التغيير المفيد في القطاع العام

1. ينبغي أن يستند عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الحكم المهني المستقل والتحليل السليم والقوي.

2. تسهم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في النقاش حول التحسينات في القطاع العام دون المساس باستقلالها.

3. تستغل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بوصفها شريك نشط في مهنة الرقابة على القطاع العام محلياً ودولياً، معارفها ورؤاها في مناصرة إصلاحات القطاع العام، وعلى سبيل المثال في مجال إدارة المالية العامة.

4. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إجراء تقييم دوري للتعرف على أصحاب المصلحة وما إذا كانوا يعتقدون أن لها دور فعال ومساهمة في تحسين القطاع العام أم لا.

5. ينبغي أن تتعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دولياً داخل الإنتوساي، ومع المنظمات المهنية الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز دور مجتمع الأجهزة الرقابية في معالجة القضايا العالمية المتصلة بالرقابة على القطاع العام والمحاسبة والمساءلة.

أن تكون مؤسسات نموذجية يحتذى بها

يجب أن تكون الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جديرة بالثقة. ولابد أن تعتمد مصداقيتها على كونها مؤسسات مستقلة مختصة ومساءلة علنا عن عملياتها. وحتى يتحقق هذا، لابد أن تكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قدوة ومثالا يحتذى به.

المبدأ الثامن: ضمان شفافية ومساءلة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة¹³

1. ينبغي أن تنهض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بواجباتها بطريقة تكفل المساءلة والشفافية والإدارة العامة الرشيدة.

¹² يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار العشرين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: المبدأ 8.

¹³ يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار العشرين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

2. ينبغي أن تعلن الأجهزة الرقابية عن ولاياتها ومسؤولياتها ومهامها واستراتيجيتها.
3. تستخدم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما يتناسب مع ظروفها، معايير وعمليات وأساليب الرقابة¹⁴ التي تتصف بالموضوعية والشفافية، وتعريف أصحاب المصلحة بما تستخدمه من معايير وأساليب.
4. تدير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملياتها اقتصاديا وبكفاءة وفعالية وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها، وتقدم تقارير علنية بشأن هذه المسائل، حسب الاقتضاء.
5. تخضع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمراجعة والتدقيق الخارجي المستقل، بما في ذلك الرقابة الخارجية على عملياتها، وإتاحة هذه التقارير للجهات المعنية.

المبدأ التاسع: ضمان الإدارة الرشيدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

1. تتبنى وتتمثل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمبادئ الإدارة الرشيدة وتقدم تقاريرها بشكل مناسب بهذا الشأن.
2. تقدم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقارير دورية عن أدائها لكي تخضع لمراجعة مستقلة، ومن ذلك على سبيل المثال مراجعة النظراء.
3. يجب أن يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إدارة تنظيمية مناسبة وهيكل دعم من شأنه تنفيذ عمليات الإدارة الرشيدة ودعم الرقابة الداخلية والممارسات الإدارية السليمة.
4. تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم المخاطر التنظيمية بشكل دوري وتكمل هذا مع مبادرات إدارة مخاطر تنفذ بشكل مناسب وترصد بانتظام، من خلال وظيفة الرقابة الداخلية الموضوعية على سبيل المثال.

المبدأ العاشر: الامتثال لمدونة قواعد السلوك بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

1. ينبغي أن تطبق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مدونة لقواعد السلوك¹⁵ تتسجم مع تفويضها وتكون مناسبة لظروفها، مثل مدونة قواعد السلوك التي تبنتها الإنتوساي.¹⁶
2. ينبغي أن تطبق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مستويات عالية من النزاهة والأخلاق كما ورد في مدونة قواعد السلوك.¹⁷

¹⁴ معايير الرقابة المستخدمة هي على الأقل مماثلة للمبادئ الأساسية للرقابة والتي اعتمدها الإنتوساي والمدرجة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

¹⁵ مدونة قواعد السلوك هي بيان متكامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي للمدققين.

¹⁶ يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار الثلاثين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

¹⁷ مدونة قواعد السلوك هي لائحة داخلية، وضعت وفقا لبيئة كل جهاز، وتؤسس للأحكام المؤسسية التي تحكم سلوك المدققين الماليين. وتتضمن المدونة القيم والمبادئ المدرجة في مدونة قواعد السلوك. ويمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار الثلاثين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، المبدأ 4

3. تضع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة السياسات والعمليات المناسبة لضمان الوعي والالتزام بمتطلبات مدونة قواعد السلوك داخل الجهاز.

4. تنشر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيم الأساسية والالتزام بأخلاقيات المهنة.

5. تطبق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيم الأساسية والتزامها بأخلاقيات المهنة في جميع جوانب عملها، وذلك لتكون مثالا يحتذى به.

المبدأ الحادي عشر: بذل الجهد نحو تحقيق امتياز وجودة الخدمة¹⁸

1. تضع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز ثقافة الداخلية تدرك أن الجودة هي الأساس في تنفيذ جميع جوانب عملها.

2. ينبغي لسياسات وإجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقتضي من جميع الموظفين وجميع الأطراف العاملة بالنيابة عنها الامتثال للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة.

3. تنص سياسات وإجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أن الجهاز لن ينفذ سوى العمل الذي فوض بتنفيذه.

4. ينبغي أن تكون لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة موارد كافية ومناسبة لأداء عملها وفقا للمعايير ذات الصلة وغيرها من المتطلبات، بما في ذلك اللجوء في الوقت المناسب إلى مشورة خارجية ومستقلة عند الضرورة.

5. ينبغي لسياسات وإجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تعزز الاتساق في جودة عملها، وينبغي أن تحدد مسؤوليات الإشراف والمراجعة.

6. تؤسس الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملية رصد تضمن أن يكون نظام رقابة الجودة في الجهاز بما في ذلك أعمال ضمان الجودة هو ذو صلة، وملئم ويعمل بفعالية.

المبدأ الثاني عشر: بناء الكفاءات من خلال التشجيع على التعلم وتبادل المعارف

1. تشجع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التطوير المهني المستمر والذي يسهم في تميز الفرد والفريق والجهاز.

2. تتبنى الأجهزة الرقابية استراتيجية للتطوير المهني، بما في ذلك التدريب، وتقوم على مستويات الحد الأدنى من المؤهلات والخبرة والكفاءة المطلوبة لتنفيذ عمل الجهاز.

¹⁸ يمكن الاطلاع على المزيد من التوجيهات في المعيار الأربعين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

3. تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة لضمان أن يمتلك موظفيها الكفاءات المهنية ويتلقون الدعم من الزملاء والإدارة للقيام بعملهم.

4. تشجع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تبادل المعارف وبناء الكفاءات لدعم الإمداد بالنواتج.¹⁹

5. ينبغي أن تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من عمل الآخرين، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة النظرية، ومنظمة الإنتوساي ومجموعات العمل الإقليمية ذات الصلة.

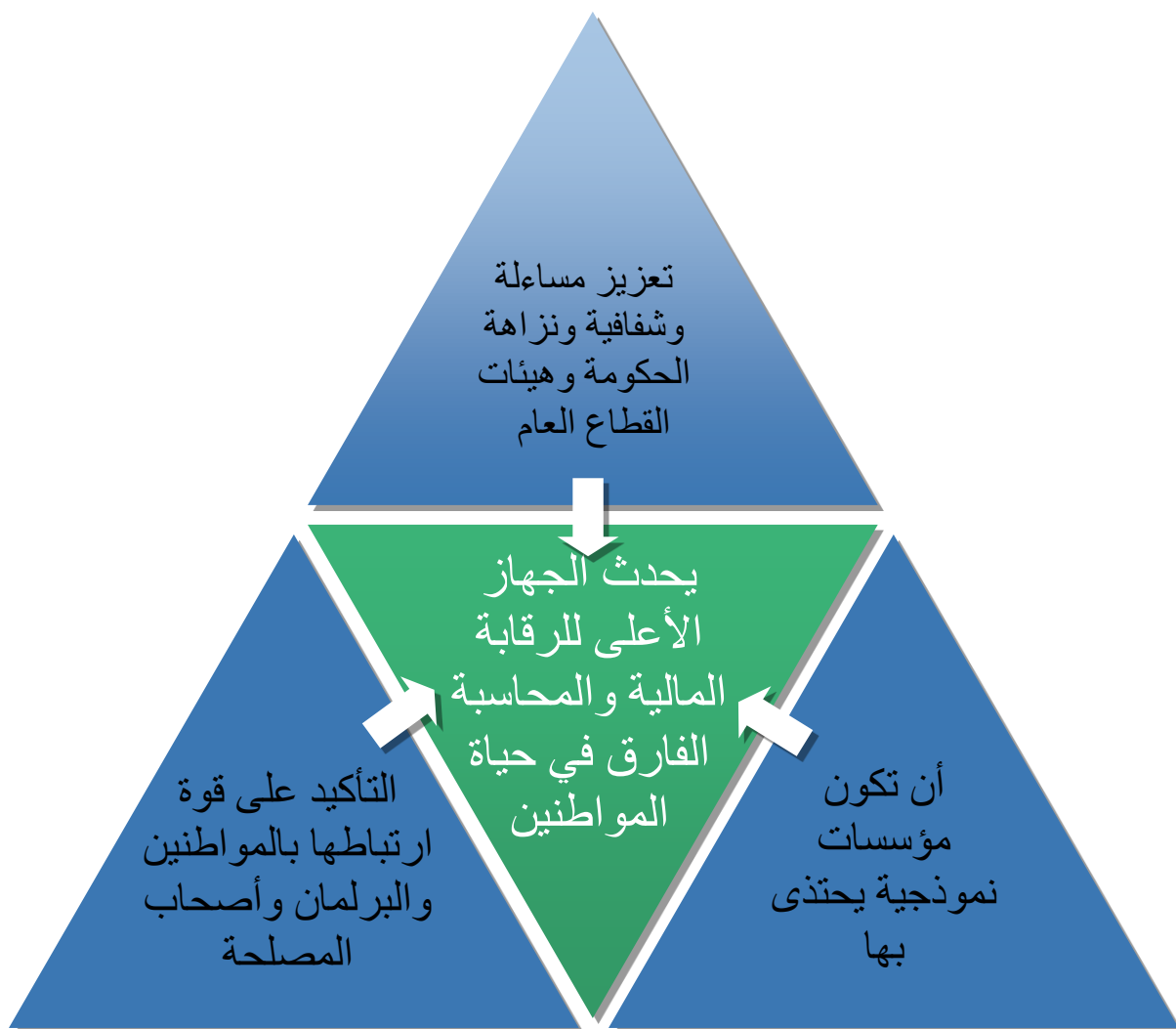
6. تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة للتعاون مع مهنة التدقيق الأوسع نطاقاً من أجل تعزيز المهنة.

7. تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة للمشاركة في أنشطة الإنتوساي وبناء العلاقات مع الأجهزة الرقابية الأخرى والمؤسسات ذات الصلة، لمواكبة القضايا الناشئة وتعزيز تبادل المعارف لإفادة الأجهزة الرقابية الأخرى.

¹⁹ يمكن الاطلاع على مزيد من التوجيهات في "بناء الكفاءات في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – دليل"

الملحق أ

يعتمد مدى قدرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
على إحداث الفارق في حياة المواطنين على قيام الجهاز بالتالي:



الملحق ب

المبادئ الاثني عشرة لقيمة ومنافع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
في ظل كل غاية من الغايات الثلاث هي:

